Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 et 29 Mai 2011
28 و29 ماي 2011

البحر تنفجر في وجه أخنوش بواد الذهب
الصحراء اليوم

Du 28 au 03 06 11

العيون جمعية المعطلين تتظلم

نظم فرع العيون الساقية الحمراء للجمعية الوطنية لحملة الشهادات بالمغرب، يوم الأربعاء 25 ماي، وقفة احتجاجية أمام مقر المكتب الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون، نددوا خلالها بـ «سياسية الإقصاء والتهميش التي تطالهم من طرف المسؤولين على ملف التشغيل بالأقاليم الصحراوية ضدا على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وقيم المواطنة».

ودعا المعطلون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى التدخل من أجل وضع حد «للعبث» الذي يتعرض له ملف التشغيل بالمنطقة. واعتبروا، في تظلم رفعوه لرئيس المجلس، أن الإقصاء طالهم خلال جميع عمليات التوظيف لسنوات 1999، و2003، و2010، ولم يخصص فيها أي منصب لفائدة معطلي الفرع.

Revue de Presse du droits de l'Homme

البحر تنفجر في وجه أخنوش بواد الذهب
الصحراء اليوم

Du 28 au 03 06 11

المغرب نادي مناهضي التعذيب

صادق مجلس الحكومة يوم الخميس 26 ماي الجاري على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ويهدف هذا البروتوكول إلى إنشاء نظام وقائي قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما ستنشأ، بموجب هذا البروتوكول، لجنة يطلق عليها «اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب»، تؤدي عملها في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وتسترشد بمبادئ السرية والنزاهة وعدم الانتقائية والشمولية والموضوعية، ويكون عملها محل تقرير سنوي يقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب. وطبقا لهذا البروتوكول، تتعهد الدول الأطراف باستقبال اللجنة الفرعية المذكورة، وتيسير سبل وصولها إلى أماكن الاحتجاز، وتزويدها بكافة المعلومات ذات الصلة، وتشجيع وتيسير اتصالات اللجنة الفرعية بالآليات الوقائية الوطنية، وبحث التوصيات التي تتقدم بها، والدخول في حوار معها حول تدابير التنفيذ.

كما يأتي هذا القرار الأخير نتيجة لتعزيز الإطار المؤسساتي للنهوض بحقوق الإنسان بالمغرب، وخاصة من خلال إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وجاء انضمام المغرب إلى هذين البروتوكولين الإختياريين، بعد المراحل التي قطعها حيث انضم إلى 8 اتفاقيات، من أصل9 آليات مرتبطة بمجال حقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil

البحر تنفجر في وجه أخنوش بواد الذهب
الصحراء اليوم

Du 28 au 03 06 11

عنف غير مسبوق وغير مبرر ووجهت به التظاهرات الإحتجاجية التي دعت إليها حركة 20 فبراير يوم الأحد 22 ماي الجاري، عنف برره الناطق الرسمي باسم الحكومة بوجود العدل والإحسان والنهج الديمقراطي ضمن تشكيلة الحركة، وعلله أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدم وجود ترخيص.

بقلم : سعيد زريبيع

الداخلية تفقد أعصابها

20 فبراير..نهاية شهر العسل

البحر تنفجر في وجه أخنوش بواد الذهب
الصحراء اليوم
Du 28 au 03 06 11

قمع 22 ماي تحصي جرحاها

شهدت المظاهرات التي دعت اليها حركة 20 فبراير الأحد 22 ماي الماضي تدخلا أمنيا عنيفا، رغم الطابع السلمي الذي ميز هذه التظاهرات منذ انطلاقتها يوم 20 فبراير الماضي، تدخل أنهى حالة الاستثناء المغربي الذي ميز العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والسلطة، حيث أصبحت حركة 20 فبراير مساهما رئيسيا في المعادلة السياسية المغربية، سيما وأن غالبية مؤطريها ذوو توجهات اسلامية ويسارية يتوحدون في مطالب رددوا شعاراتها في مختلف الشوارع المغربية.

هذه التظاهرات التي انطلقت في أول ظهور لها عبر الاحتجاج في 53 نقطة احتجاجية لتصل الأحد الماضي إلى أزيد من 100 وقفة ومسيرة، حيث فرقت السلطات بالرباط تظاهرات شارك فيها مئات الشبان من حركة 20 فبراير التي تطالب بإصلاحات سياسية كبرى في المملكة، وذلك قبل شهر من الموعد الذي حدده الملك محمد السادس لتسلم اقتراحات الإصلاح الدستوري المرتقب. نفس الشيء شهدته مدينة الدار البيضاء التي كانت المتضرر الأول من التدخل الأمني، ثم فاس و طنجة التي اعتقل بها أزيد من 200 متظاهر، أطلق سراح غالبيتهم في اليوم نفسه. وبالرغم من انتشار هذه التظاهرات في عدد من مدن المغرب، فإن الأقاليم الصحراوية شكلت الاستثناء كعادتها اللهم بعض التحركات القليلة، كما حصل في مدينة العيون، حيث خرج العشرات في تظاهرة سلمية كان أبرز شعاراتها المطالبة بالتغيير والدعوة إلى إسقاط الحكومة، بالإضافة إلى وقفات بكل من كليميم وطانطان وبوجدور والسمارة تخللها رفع شعارات نددت بخروقات ممثلي السلطات المحلية لهذه الأقاليم، ومطالبين بطي صفحة الماضي، ومحاكمة رؤوس الفساد. هذا في الوقت الذي يستمر فيه المعطلون الصحراويون من حاملي الشهادات في اعتصامهم الذي تعدى الشهر بالعيون، مطالبين بحقهم في التوظيف غير آبهين بما يمكن أن تشهده الساحة الوطنية من أحداث.

ويرجع بعض المحللين التدخل العنيف ضد مظاهرات الأحد الماضي، خصوصا في كل من الدار البيضاء، الرباط، وجدة وفاس وطنجة الى نفاذ صبر السلطة التي رأت في استمرار الاحتجاجات تشويشا على هدفها في إحداث تغييرات بشكل تسلسلي وهادئ، وهو عكس ما تراه الحركة المدعومة من طرف جل الفاعلين السياسيين والنقابيين والجمعيات المدنية والحقوقية، والتي تريد تغييرا سريعا وفعالا، ملاحظة أن القمع لم يختف تماما من منهجية السلطة، وأن ماجرى يوم الأحد 22 ماي ما هو إلا قبر لمطالب الحركة رغم احتجاجاتها السلمية.

ويرى آخرون أن استمرار هذا الشكل العنيف ضد هذه الاحتجاجات السلمية ومنعها، واعتقال أطرها من شأنه أن يصعد من سقف مطالب الحركة، على اعتبار أن مطالب الشباب لم تتغير منذ اليوم الأول للإحتجاج مطالبة بدستور ديمقراطي وعدالة اجتماعية وحق في الحريات والشغل وإطلاق سراح المعتقلين... غير أن الذي أضيف إلى هذه المطالب خلال احتجاجات الأحد الماضي هو طلب إلغاء لجنة المنوني (لجنة تعديل الدستور) والنقاش الكبير الذي دار حول وجود معتقل للتعذيب بتمارة. وكان رد الحكومة مخيبا للآمال كما رأى البعض، فقد صرح خالد الناصري، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة بعد يوم من قمع الاحتجاجات أن إسلاميين ويساريين متطرفين يسعون لنشر الاضطرابات في المغرب تحت غطاء احتجاجات المطالبة بالديمقراطية، وأنه كان يجب على السلطات أن تتصدى لأشخاص يستغلون حركة 20 فبراير لأغراض أخرى. يأتي هذا طبعا بعد أن باتت حركات الاحتجاج تبدي مزيدا من التحدي منذ بدء المظاهرات في فبراير الماضي.

وقد دافع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تدخل السلطات ضد المحتجين على اعتبار أنهم عمدوا إلى التظاهر دون ترخيص ودون احترام للشروط القانونية. إذ أكد أن القانون المغربي كما هو الشأن في البلدان الأوروبية يضع شروطا قانونية لتنظيم المظاهرات وذلك بتقديم تصريح للسلطات يوقع عليه ثلاثة أشخاص ويتطرق إلى موضوع المظاهرة والطرق التي ستسلك منها وتوقيت البداية والنهاية، ومع ذلك كل تظاهرات حركة 20 فبراير قبل يوم الأحد لم تحترم هذه الشروط ومرت في جو حضاري لم تطلق فيه رصاصة واحدة ولم يعتقل شخص واحد ليتلقى المغرب إشادات دولية من بينها إشادة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون.»

> دافع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تدخل السلطات ضد المحتجين على اعتبار أنهم عمدوا إلى التظاهر دون ترخيص ودون احترام للشروط القانونية.

وعلل الصبار تدخل «البوليس في مظاهرة يوم الأحد بسبب أن الحركة الشبابية فضلت تنظيم تظاهرات في أحياء شعبية تتميز بكثافة سكانية.»■

حصيلة قمع تظاهرات الأحد 22 ماي الماضي التي دعت إليها حركة 20 فبراير كانت ثقيلة بمدينة فاس، كما تم تسجيل اعتقال أزيد من 200 متظاهر في مدينة طنجة لوحدها، ليتم إطلاق سراح أغلبهم في اليوم نفسه مع إبقاء 21 شخصا قيد الإعتقال. وبمدينة الدار البيضاء تم تسجيل أزيد من 100 إصابة متفاوتة الخطورة.

أما بمدينة الرباط فقد تم تسجيل عشرات التدخلات العنيفة وتمت متابعة العديد من نشطاء الحركة أمام القضاء.

وقد أصدرت الهيئات السياسية والحقوقية الداعمة لحركة 20 فبراير بيانا قالت إنها «تابعت ما أسمته بالأحداث الرهيبة التي عرفتها مدينة البيضاء على اثر تدخل مصالح الأمن لمنع تلك التظاهرات حيث طالت الاعتداءات كل من تواجد بالشارع العام من المواطنين والمواطنات».

وقالت هذه الهيئات في بيانها الذي توصلت «الصحراء اليوم» بنسخة منه إن المسيرة عرفت «قمعا شرسا تمثل في الضرب والرفس والإهانة الحاطة بالكرامة الإنسانية نتجت عنه عدة كسور خطيرة وصلت حد الإغماء، واعتقال العشرات من المشاركين وصلت إلى ما يفوق 40 إصابة».

وقد أدان البيان هذه الاعتداءات، مشيرا أنها تتعارض مع دولة الحق والقانون، وعبرت هذه الهيئات عن تضامنها مع ضحايا القمع والتنكيل وطالبت بمحاكمة «المسؤولين عن هذه الانتهاكات المنافية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا وخصوصا المتعلقة بالحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي».

وكرد على هذه الاعتداءات قررت لجنة المتابعة للمجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير تنظيم يوم نضالي وطني يوم خامس يونيو القادم، كما قررت اللجنة، دعم مطالب الحركة.■